النسور: نجحنا في تجاوز أصعب وأخطر ثلاث سنوات في تاريخ المملكة

ملك الأردن يتعهد بمواصلة الإصلاح .. استكمالا لـ «الثورة البيضاء»

عمان - «وكالات»: شدد ملك الاردن امس في خطاب العرش الذي القاه في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة الاردني على المضي قدما في الاصلاحات التي بدأها مؤخرا.

ووعد الملك عبد الله في خطابه بالمضي قدما في حزمة إصلاحات واسعة والنظر في قانون الانتخابات الذي تنتقده المعارضة بانه صمم لدعم مرشحي القصر الملكي في الانتخابات وإصلاح القطاع العام الذي يُنتقد لانتشار ممارسات الفساد والوساطة ومحاباة الأقارب فيه.

وقال الملك الأردني إن ما سماه «الثورة البيضاء» في تحقيق إصلاحات داخلية، قد بدأها قبل أسابيع من اندلاع احتجاجات الربيع العربي التي قادت إلى انتفاضات أسقطت اربعة من الحكام العرب.

وأوضح الملك عبد الله أن خطته تشمل إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وتحسين نوعية التعليم والرعاية الصحية والنقل العام.

وأشار إلى أن على البرلمان معالجة موضوع قانون الانتخابات، بيد انه لم يقدم أي تفاصيل في هذا الصدد.

الملك عبدالله الثاني

وكانت جماعة الأخوان المسلمين المعارضة قاطعت الانتخابات هذا العام احتجاجا على قانون الانتخابات، الذي تنتقده المعارضة انه جاء «لمصلحة المرشحين القبليين الذين يدعمهم القصر الملكي».

من جانبه أكد الدكتور عبدالله النسور رئيس الوزراء الأردني أن بلاده نجحت في تجاوز أصعب و أخطر ثلاث سنوات مرت في تاريخها..مشددا على أن الأردن عبر منها نحو الاستقرار الذي يؤسس لانطلاقة جديدة ستظهر ثمارها ونتائجها خلال المراحل القادمة.

ونقلت وكالة الانباء الاردنية « بترا » عن النسور في تصريحات له مساء امس الاول..أن «الثلاث سنوات الماضية شكلت ابرز التحديات امام الأردن قيادة وحكومة وشعبا لكن التناغم والتلاحم وتماسك الأردنيين مكن البلاد من الوصول الى شاطىء الأمان في ظل بحر متلاطم الأمواج من حولها».

وأشار النسور الى أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر ويمر بها الأردن وتبعات التحولات في الإقليم وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية استوجبت الحرص الشديد على حسن إدارة الموارد الموجودة والمتاحة رغم قلتها وتضاؤلها بكل نزاهة وعدالة وشفافية..لافتا الى أن حكومته خصصت مليارا و 250 مليون دينار لصالح مشاريع تنموية كبرى خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري وفرت آلاف فرص العمل التي من شانها الدفع بعجلة النمو قدما.

بعد اشتباكات استمرت أياما عدة

اليمن: بدء سريان وقف إطلاق النار في دماج

صنعاء - «وكالات»: بدأ امس سريان وقف لإطلاق النار بين متمردين حوثيين وسلفيين في بلدة دماج شمالي اليمن بعد اشتباكات استمرت أياما عدة، بحسب تقارير.

ونقلت صحيفة «26 سبتمبر» بموقعها على الانترنت عن مصدر عسكري قوله إن الاشتباكات في دماج الواقعة بمحافظة صعدة قد توقفت بالفعل.

وأفاد المصدر بأن قوات الجيش انتشرت في المناطق التي كان يتمركز فيها الطرفان.

ونقلت وكالة رويترز للأنباء عن رئيس لجنة رئاسية مكلفة بإنهاء القتال تأكيده بدء سريان وقف إطلاق النار الأحد.

وأوضح رئيس اللجنة، يحيى أبو إصبع، أن الحوثيين كانوا يطالبون بإطلاق سراح ستة من أفرادهم كانوا قد اختطفوا بأيدي أفراد من قبيلة الأحمر بمحافظة عمران المجاورة.

وتم إطلاق سراح الستة بعد تدخل رئيس البلاد عبد ربه منصور هادي، حسبما أفاد أبو إصبع.

وقبل ساعات من ورود نبأ وقف إطلاق النار، خرجت مظاهرة في العاصمة اليمنية صنعاء لإبداء الدعم للسلفيين في دماج.

في غضون ذلك، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن فرقها مازالت عاجزة عن دخول دماج.

ونقلت وكالة فرانس برس للأنباء عن سيدريك شفايزر رئيس بعثة اللجنة في صنعاء قوله «ندين عدم تمكننا من دخول دماج التي يزداد فيها عدد الجرحى المحتاجين إلى النقل.»

وأضاف «نحن قلقون بشكل خاص من «عدد» الأشخاص المحتاجين للمساعدة الطارئة، ونناشد الطرفين بوقف العنف والسماح بالدخول الفوري وغير المشروط حتى نتمكن من إخلاء الجرحى وتوصيل المساعدات الطبية الضرورية.»

ولم يتضح على وجه الدقة عدد ضحايا الاشتباكات. لكن وكالة رويترز نقلت عن متحدث باسم السلفيين قوله إن 55 شخصا قتلوا في صفوفهم.

واندلع القتال يوم الأربعاء عندما هاجم حوثيون بلدة دماج الخاضعة لسيطرة السلفيين بمحافظة صعدة الجبلية التي طالما ظلت خارج سيطرة السلطة المركزية باليمن.

واتهم بيان للحوثيين الأربعاء السلفيين بالتسبب في اندلاع القتال من خلال جلب آلاف من المقاتلين الأجانب إلى بلدة دماج.

وقال السلفيون إن الأجانب الموجودين في البلدة هم طلبة جاءوا لدراسة العلوم الشرعية في المدرسة الدينية التي بنيت في الثمانينيات من القرن العشرين بالبلدة.

ويعاني اليمن بالإضافة إلى النزاع بين الحوثيين والسلفيين، النزعات الانفصالية في جنوب اليمن وتنامي مد «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب».

كيري زارها عشية بدء محاكمة «المعزول»

واشنطن تجدد التزامها بالتعاون مع القاهرة

واشنطن - «وكالات»: قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري امس إن الحكومة الأمريكية ملتزمة بمواصلة العمل مع الحكومة المصرية المؤقتة وستستمر بتقديم الدعم لمصر في كل المجالات. وأعلن وزير الخارجية الأمريكي عن تأييد الإدارة الأمريكية لخارطة الطريق التي اعلنت في مصر ودعم عملية الانتقال الى الديمقراطية في مصر من خلال حكومة منتخبة وانتخابات حرة تشمل الجميع.

وقال كيري في صحافي عقده مع نظيره المصري نبيل فهمي في العاصمة المصرية التي وصلها صباح الامس في زيارة قصيرة «نلتزم بالعمل سويا ومواصلة تعاوننا مع الحكومة المصرية المؤقتة»، واصفا مصر بانها «شريك حيوي» للولايات المتحدة.

واضاف «لدينا العديد من المواضيع للعمل عليها والوزير «المصري» واننا بحثنا هذا الصباح بكل صراحة مسائل وتحديات نواجهها معا».

«وأشار كيري إلى أن الولايات المتحدة تدين بشدة العنف ضد قوات الأمن المصرية في سيناء وضد مرتادي دور العبادة.

وشدد وزير الخارجية الأمريكي على أن المحاكمات في مصر يجب أن تكون عادلة وأن يحاكم المدنيون في محاكم مدنية.

وأشار كيري إلى أن الادارة الأمريكية ترحب بالدعوة التي وجهها الرئيس المصري المؤقت لبدء حوار ستراتيجي بين البلدين.

وكان وزير الخارجية الأمريكي وصل الأحد إلى القاهرة للقاء المسؤولين المصريين في أول زيارة الى مصر منذ عزل الرئيس الاسلامي محمد مرسي في الثالث من يوليو الماضي.

وتأتي هذه الزيارة عشية بدء محاكمة الرئيس الذي عزلته القوات المسلحة التي اعلنت الولايات المتحدة، اول مزود لها بالاسلحة، تعليق بعض مساعداتها بعد الاحداث التي وقعت بعد الأطاحة به.

جولة شرق أوسطية

وتفتح هذه الزيارة جولة لوزير الخارجية الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ومن بين الدول المدرجة على جدول الأعمال الرسمي لجولة كيري السعودية وإسرائيل والأردن والمغرب والإمارات والجزائر.

وتمتد الجولة حتى يوم 21 نوفمبر الجاري.

وكانت واشنطن قد جمدت في وقت سابق من العام جزءا من مساعدتها السنوية لمصر البالغة 1.5 مليار دولار، وذلك بسبب عدم إحراز تقدم في مجال الديمقراطية، والعنف ضد أنصار مرسي.

جون كيري وتبيل فهمي

نتانياهو يقرر إقامة جدار في المنطقة على الحدود الفلسطينية - الأردنية

إسرائيل تتعدى على «الأغوار» .. و«السلطة» تتهمها بتدمير مفاوضات السلام

■ أبو ردينة: لا سلام ولا استقرار في المنطقة دون دولة فلسطينية عاصمتها القدس

■ الحكومة المقالة تتأهب لمواجهة أي تصعيد محتمل من جانب الاحتلال

صائب عريقات وتسيبي ليفني

الاراضي المحتلة - «وكالات»: كشفت صحيفة اسرائيلية امس أن رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو قرر اقامة جدار في منطقة «الاغوار» على الحدود الفلسطينية - الأردنية.

وذكرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية انه تم البدء باجراءات التخطيط لاقامة الجدار موضحة ان سبب اقامة الجدار هو تخوف نتانياهو من دخول لاجئين سوريين الى الضفة الغربية عبر الاردن.

واضافت ان السبب الاخر هو «رسالة للفلسطينيين الذين يعارضون وجود اسرائيل في «الاغوار» بان الحكومة ستدافع عن حدودها الشرقية ولا توجد نية اسرائيلية للانسحاب من «الاغوار» في الاتفاق المستقبلي».

وبنت اسرائيل جدارا فاصلا عام 2002 في اراضي الضفة الغربية بحجة الامن ومنع تسلل الفلسطينيين الى اسرائيل لتنفيذ عمليات فدائية لكن الجدار ارادت منه اسرائيل ان يكون حدودا لها، ويأتي قرار نتانياهو في ظل المفاوضات المتعثرة اصلا ويطالب الجانب الفلسطيني بابقاء سيطرته على «الاغوار» كونها حدود فلسطينية اردنية ولا يمانعون بوجود طرف دولي فيما تصر اسرائيل على بقائها منذ عقود في «الاغوار» بحجة الدفاع عن حدودها الشرقية.

من جانبها قالت الرئاسة الفلسطينية امس ان هدف هذا القرار هو إفشال زيارة وزير الخارجية الامريكي جون كيري الى المنطقة.

ونشرت وكالة الانباء الفلسطينية «وفا» عن المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة تأكيده في بيان صحافي عدم شرعية الاستيطان وضرورة إزالة الجدار.

وشدد ابو ردينة على انه لا سلام ولا استقرار في المنطقة من دون دولة فلسطينية عاصمتها القدس لافتا الى ان الاسرائيليين سيتحملون مسؤولية فشل المفاوضات.

وأكد ضرورة ان تبعث الادارة الامريكية رسالة واضحة لنتنياهو من أجل وقف هذا العبث اذ من المقرر ان يلتقي كيري خلال زيارته الى المنطقة مسؤولين من الطرفين بعد الازمة التي شهدتها المفاوضات بسبب سياسة الاستيطان الاسرائيلية.

وسيلتقي كيري بالرئيس عباس في بيت لحم غدا الثلاثاء حيث ذكرت مصادر فلسطينية ان كيري سيلتقي بالرئيس مرتين خلال هذه الزيارة المرتقبة.

في المقابل ذكرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية ان نتنياهو قرر إقامة الجدار في منطقة غور الاردن بسبب الخلافات الحادة مع الفلسطينيين حول السيطرة الامنية ووصول المفاوضات الى طريق مسدود.

وتوقعت الصحيفة ان يبدأ العمل في الجدار فور الانتهاء من الجدار على الحدود مع مصر.

الى ذلك وصفت اللجنة المركزية لحركة «فتح» استمرار الاستيطان الاسرائيلي بانه «تدمير لعملية السلام» مؤكدة انه لا علاقة له باطلاق سراح الاسرى.

وقالت اللجنة المركزية في بيان عقب اجتماع عقدته مساء امس الاول برئاسة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس انه «لا علاقة لتحرير الاسرى بالاستيطان اطلاقا» مؤكدة ان «الاستيطان غير شرعي وباطل».

وأوضحت ان صفقة الافراج عن الاسرى القدامى تمت مقابل عدم التوجه الى المنظمات الدولية لمدة تسعة اشهر مشيرة الى ان «هذا لا يتناقض مع المفاوضات».

واعلنت الحكومة الاسرائيلية الاربعاء الماضي عن خطط لبناء 1500 وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس المحتلة بعد ساعات قليلة من افراجها عن 26 اسيرا فلسطينيا من القدامى الذين اعتقلوا قبل توقيع اتفاق «اوسلو». وقال الناطق باسم الرئاسة نبيل ابو ردينة في بيان صحافي ان عباس اطلع اللجنة المركزية على «تطورات المفاوضات والعقبات التي تضعها اسرائيل في طريقها والمتمثلة بتصعيد الاستيطان وجرائم القتل مشددا على ان هذا سيدمر عملية السلام». وشدد ابو ردينة على ان «القيادة الفلسطينية ستقوم بكل ما من شانه حماية ابناء الشعب والمصالحة الوطنية ولمواجهة الهجمة الاستيطانية».

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتمعت مساء أمس الاول الخميس وتحدثت مصادر عن ان طاقم المفاوضات قدم استقالته لرئيس السلطة الفلسطينية «بسبب تعنت اسرائيل واستمرار الاستيطان».

والى القطاع المحاصر حيث اعلنت الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة والتي تقودها حركة «حماس» امس استعدادها لاي مواجهة مع جيش الاحتلال الاسرائيلي قد تحدث في الفترة المقبلة.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية في الحكومة المقالة اسلام شهوان في بيان ان الاستعدادات بدأت منذ بدء التصعيد الاسرائيلي الاخير ضد القطاع مؤكدا ان الحكومة المقالة شرعت فورا باتخاذ بعض الاجراءات الميدانية الاحترازية لاسيما بعد استهداف المواطنين من قبل الاحتلال.

وقال شهوان «اتخذنا اجراءات امنية عبر تخفيف العناصر حول المراكز الامنية والشرطية خشية استهدافها وسيرنا بعض عناصرنا في دورات التدريب حماية لهم» وافاد بان وزارة الداخلية اتخذت كذلك اجراءات وقائية واخرى احترازية للعمل بها خلال اي تصعيد اسرائيلي محتمل واصفا الخطة التي وضعتها الوزارة ب«الجيدة وذلك لمراعاتها كل مراحل التهديد الصهيونية».

يأتي هذا في وقت واصلت فيه وسائل الاعلام وكذلك القادة العسكريين والسياسيين في اسرائيل الحديث بصورة مكثفة عن التفجير الذي وقع في نفق اكتشف في المنطقة المحاذية لقطاع غزة يوم الخميس الماضي واسفر عن اصابة خمسة جنود اسرائيليين.

في وقت لا تزال الأزمة السياسية تراوح مكانها

تونس: الرئاسة تمدد الطوارئ لثمانية أشهر دفعة واحدة

تونس - «وكالات»: أعلنت الرئاسة التونسية امس تمديد حالة الطوارئ السارية في تونس منذ ثورة 14 يناير 2011، إلى نهاية يونيو 2014، وسط تصاعد أعمال عنف تنسب لمتطرفين إسلاميين في البلاد.

يذكر أنها المرة الأولى التي يتم فيها تمديد حالة الطوارئ التي تمنح صلاحيات واسعة لقوات الجيش والشرطة بثمانية أشهر ، في حين كانت تمدد منذ عام ونصف بشهر أو ثلاثة أشهر.

وتواجه تونس تنامي مجموعات مسلحة إسلامية متطرفة تعددت اعتداءاتها في الآونة الأخيرة. واستهدفت هذه الهجمات الأربعاء موقعين سياحيين بهجومين فاشلين.

وخلال شهر أكتوبر قتل تسعة من عناصر الحرس الوطني والشرطة في مواجهات مع هذه المجموعات المسلحة. ولم يصدر أي تبن لهذه الهجمات لكن السلطات تنسبها إلى مجموعات مسلحة متطرفة على علاقة بتنظيم «أنصار الشريعة» المرتبط بالقاعدة.

وتتهم قوى معارضة حزب النهضة الحاكم بالتراخي في مواجهة أعمال العنف هذه في حين تؤكد الحكومة أنها «في حرب» على الإرهاب وهي حرب لا يمكن أن تتم بدون خسائر.

وبتزامن تصاعد العنف مع أزمة سياسية عميقة أعقبت اغتيال نائب معارض في يوليو الماضي نسب إلى هذه المجموعات الإسلامية المتطرفة.

وبالرجوع الى الازمة السياسية قررت الأحزاب السياسية المشاركة في الحوار الوطني بتونس تمديد الجلسات التشاورية لاختيار رئيس جديد للحكومة، وذلك بعد فشلها في التوافق على اسم بين أحمد المستيري الذي يحظى بدعم من حزب حركة النهضة التي تقود الائتلاف الحاكم، وبين محمد الناصر المدعوم من قوى المعارضة.

وقال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حسين العباسي إن المشاورات حول الشخصية التي ستراس الحكومة الجديدة قد مددت لمدة 36 ساعة. وأكد العباسي -الذي ترعى منظمته الحوار- أن المشاورات القادمة قد لا تقتصر على شخصيتي الناصر والمستيري بشرط ألا يؤثر هذا التمديد على مواعيد خريطة الطريق المحددة بثلاثة أسابيع. بدوره قال القيادي بحركة النهضة عامر العريض إن المحادثات ستتواصل ليوم أو اثنين للتوصل إلى اتفاق.

وكان من المفترض أن يتوصل المشاركون بالحوار أمس الاول إلى اتفاق حول اسم الشخصية المستقلة التي ستتولى رئاسة الحكومة المقبلة لقيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية التي سبق وأن تم الاتفاق على خريطة طريق بشأنها، وتبدأ بتخلي حركة النهضة عن رئاسة الحكومة وتنتهي بإجراء انتخابات جديدة.

وعقد اجتماع أول صباح السبت تلاه اجتماع ثان مغلق بدأ عصرا واستمر حتى ساعة متأخرة من المساء، ولكن من دون أن يتوصل المشاركون إلى اتفاق.

وأوضح مشاركون بالمفاوضات التي استمرت زهاء 12 ساعة أنها اصطدمت بتمسك كل طرف بمرشحه، فحركة النهضة وحلفاؤها يدعمون أحمد المستيري «88 عاما» وهو وزير سابق ومعارض للرئيس الحبيب بورقيبة ومؤسس «حركة الديمقراطيين الاشتراكيين» بينما اختارت المعارضة محمد الناصر «79 عاما» الوزير السابق بحكومة الباجي قايد السبسي.

وقال المتحدث باسم النهضة زياد العذاري إن المستيري هو رجل المرحلة الراهنة ويقف على مسافة متساوية من الجميع، غير أن المعارضة رفضت الرجل لاعتبارها إياه طاعنا في السن، واعتبر النائب اليساري مراد عمدوني أن المستيري «ليس مؤهلا «جسديا» لتولي مهمة رئيس وزراء».

ورفضت أحزاب المعارضة مقترحا تقدمت به حركة النهضة ويقضي باللجوء إلى المجلس الوطني التأسيسي لفض هذا الخلاف. والحوار الوطني الجاري يهدف إلى إخراج تونس من أزمة عميقة غرقت فيها منذ اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي في 25 يوليو 2013.

ويرعى الاتحاد العام للشغل المفاوضات على أساس خريطة الطريق التي طرحها يوم 17 سبتمبر الماضي بهدف إخراج البلاد من الأزمة السياسية.

وتنص الخريطة التي قبلت بها المعارضة وحركة النهضة، على تقديم رئيس الحكومة الحالي علي العريض استقالة حكومته بأجل أقصاه ثلاثة أسابيع من تاريخ الجلسة الأولى للحوار الوطني، على أن تحل محلها حكومة كفاءات ترأسها شخصية وطنية مستقلة لا يترشح أعضاؤها للانتخابات القادمة.

أفراد من الأمن التونسي خلال انتشار لهم في العاصمة